التوزيع: محـــــدود

UNESCO/IBE/C.55/Proceedings and Decisions
يونسكو/متد/م.٥٥/ المحضر والقرارات
جنيف، ٢٠ فبراير/شباط ٢٠٠٧
الأصـــل: بالفرنسية/الإنكليزية

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

مجلس مكتب التربية الدولي

الدورة الخامسة والخمسون

Varembé Conference Center
9-11, rue de Varembé, Geneva

من ٢٤ إلى ٢٦ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧

المحضر والقرارات

١- افتتاح الدورة

افتتحت سعادة السيدة بهاسواتي مخرجي (الهند)، رئيسة المجلس، الدورة الخامسة والخمسين لمجلس مكتب التربية الدولي في ٢٤ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧ عند الساعة العاشرة، ورحبت بحرارة بجميع الأعضاء وقدمت لهم أطيب التمنيات لعام ٢٠٠٧.

وحضر الاجتماع ٢٣ ممثلاً عن الدول الأعضاء (ترد قائمة المشاركين في الملحق XII).

٢- اعتماد جدول الأعمال وجدول الأعمال المفصل

(الوثائق: UNESCO/IBE/C.55/1/Prov +Addendum)

القرار

اعتمد المجلس جدول الأعمال وجدول الأعمال المفصل للدورة الخامسة والخمسين دون إدخال أي تعديل عليهما (الملحق I).

٣- تقديم المديرة الجديدة المعينة وتبادل وجهات النظر مع أعضاء المجلس

رحبت الرئيسة بالسيدة كليمانتينا أسيدو (فنـــزويلا)، المديرة الجديدة المعينة لمكتب التربية الدولي، والتي عيّنها المدير العام لليونسكو في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦ والتي ستستلم مهامها رسمياً في ١٥ فبراير/شباط ٢٠٠٧. وقد عبّرت الرئيسة عن سعادتها ورضى المجلس بهذا التعيين الذي استلزم بعض الوقت بهدف اختيار المرشح الأفضل. السيدة أسيدو هي حالياً أستاذة في جامعة بيتسبورغ وهي حاملة شهادة دكتوراه بعلوم التربية المقارنة من جامعة ستانفورد وتتمتع بخبرة مهنية ممتازة، سواء ميدانياً أو في عدد كبير من المنظمات الدولية. تجدون السيرة الذاتية للسيدة أسيدو في ملحق بالمحضر والقرارات (الملحق II).

توجهت المديرة الجديدة بالشكر إلى المجلس على استقباله وإلى المدير بالإنابة لمكتب التربية الدولي وفريقه لعملهما الممتاز الذي تنوي الاستمرار فيه في الاتجاه نفسه وفي الروح نفسها. وذكرت باختصار مسيرتها المهنية وأعربت عن فرحها لترؤسها مثل هذه المؤسسة. وسوف تلتزم حتى يتحول مكتب التربية الدولي أكثر إلى مركز تميز في مجال إعداد المناهج الدراسية والإصلاحات، استجابة لاحتياجات الدول الأعضاء، ولاسيما بلدان الجنوب. كما شددت على أهمية مجلس مكتب التربية الدولي وأعلنت عن رغبتها في العمل بتآزر معه. وهي تنوي كذلك إقامة روابط متينة مع المكونات الأخرى لقطاع التربية ومع المؤسسات الأكاديمية والمنظمات الدولية الأخرى.

أخذت تسعة وفود الكلمة وهنأت السيدة أسيدو لتعيينها وتمنت لها النجاح والتوفيق للتصدي للتحديات الجمة التي سيواجهها مكتب التربية الدولي في السنوات المقبلة.

شكرت السيدة أسيدو أعضاء المجلس لحفاوة استقبالهم وأكدت لهم أنها ستبذل قصارى جهدها لتقوم بالمهام الجديدة الموكلة إليها على أكمل وجه.

٤- أنشطة مكتب التربية الدولي خلال العام ٢٠٠٦

قدم المدير بالإنابة لمكتب التربية الدولي العناصر الرئيسية للتقرير المعني بأنشطة المكتب، كما ترد في الوثيقتين *UNESCO/IBE/C.55/2* و *UNESCO/IBE/C.55/Inf.2*.

وقدم سعادة السيد أولابي ياي (بنن)، رئيس الفريق الإداري، البنود ١ إلى ٨ من تقريره بالإضافة إلى القرار المراجع بشأن فتح اعتماد للعام ٢٠٠٦ (*الوثيقة UNESCO/IBE/C.55/Inf.3*).

ملخص المناقشة

بعد أن رحّب المدير بالإنابة بالمديرة المعيّنة وبممثل قطاع التربية وأمين المجلس القادم، تقدّم بعرضٍ شامل لما تم تحقيقه من برامج في العام ٢٠٠٦ وقد لاقى ذلك استحسان المجلس.

وقبل المتابعة، انتهزت الرئيسة والعديد من أعضاء المجلس الفرصة للتقدم بالشكر والامتنان للرئيس بالإنابة الذي سيتقاعد في نهاية شهر أبريل/نيسان ٢٠٠٧. وأشاد الجميع بعمله المهني الممتاز ونشاطه وتفانيه لمكتب التربية الدولي لأكثر من ربع قرن. وطلبت الرئيسة إدراج ما أبداه أعضاء المجلس من مشاعر في كلمة يتضمنها محضر المجلس (انظر البند ١١ أدناه).

أعرب الكثيرون من أعضاء المجلس عن تقديرهم الكبير لنوعية العمل الجيدة التي أنجزها المكتب من خلال برامجه. وشدّد العديد من الأعضاء على أهمية جهود بناء القدرات للمتخصصين في المناهج الدراسية وأشاروا إلى الإنجازات الممتازة التي تحققت بفضل مجموعة الممارسات. وفي الوقت نفسه، أثاروا المسائل التالية: الأهمية في أن تعكس المناهج الدراسية موضوع "التعليم لأغراض التنمية المستدامة"، والأهمية الاستراتيجية في تعزيز التعاون بين مكتب التربية الدولي والمكاتب الإقليمية، ودرجة مشاركة المكتب في عملية إصلاح قطاع التربية وما إذا كانت ستعطى للمكتب اختصاصات جديدة نتيجة لعملية الإصلاح هذه. كما طُلب إجراء تحليل حسب المناطق الجغرافية بشأن معدل تنفيذ البرامج بهدف التمكن من قياس النجاح المحرز بشكل ملموس. وتم التطرق كذلك إلى موضوع المساواة في التوزيع الجغرافي لأنشطة المكتب، فأشير مثلاً إلى أن مجموعة الممارسات لا تتواجد بكثرة في بعض المناطق، في حين حاز برنامج بناء القدرات على التقدير لما توصل إليه. كما تم تقديم بعض الاقتراحات حول استخدام الموقع الإلكتروني لتسهيل نشر نتائج عمل المكتب، حتى يتسنى للآخرين التعلم من هذه التجارب.

وأجري استقصاء فيما يتعلق بالعمل المتعلق بتطوير المناهج الدراسية الذي يتم الاضطلاع به في أفغانستان ورؤية إذا كان من الممكن توسيعه ليشمل بلداناً أخرى مثل ليبيريا وكوت ديفوار والكونغو وسيراليون. بالإضافة إلى ذلك، استفسر أحد أعضاء المجلس عما إذا كان هناك أنشطة لم يتم الاضطلاع بها وفي حال ذلك، طلب معرفة الأسباب.

أجاب المدير بالإنابة عن أسئلة المندوبين، مشدداً على إمكانية التطرق إلى موضوع التعليم لأغراض التنمية المستدامة في سياق المؤتمر الدولي للتربية ومشيراً إلى أن العلاقة القائمة بين مكتب التربية الدولي والمكاتب الإقليمية جيدة جداً، ومنها مثلاً مكتب التربية الإقليمي في بانكوك. أما فيما يتعلق بإصلاح قطاع التربية، فذكر المدير بالإنابة لمكتب التربية الدولي أنه شارك في أربعة اجتماعات تخطيطية أساسية حيث تم تحديد وظائف المكتب بوضوح ضمن إطار عملية الإصلاح. وذكّر المجلس أنه يُنظر إلى المعاهد باعتبارها أدوات مهمة في عملية اللامركزية. أما فيما يتعلق بالتحليل المفصل للبرامج حسب المناطق، اعتبر المدير بالإنابة أنه من الممكن تحقيق ذلك لدورة المجلس القادمة وأن المديرة المعيّنة

ستكون بموضع لاستفاء هذا الطلب. كما ذكر أن المسائل ذات الصلة بالمناهج الدراسية حساسة من الناحية السياسية وأن مكتب التربية الدولي لا يتدخّل في إجراءات المناهج الدراسية الوطنية ما لم تطلب منه الدول الأعضاء ذلك بشكل صريح. أما فيما يتعلق بتقاسم الخبرات المكتسبة في أفغانستان مع بلدان أخرى في نزاع/خارجة من حالات النـــزاع، فشدد مجدداً على أهمية ما قام به المكتب من بحوث/عمل/تدريب في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ مع سبعة بلدان. كما ذكر مشروعاً تمت مناقشته مؤخراً مع المكتب الإقليمي للتربية في أفريقيا (بريدا) للاضطلاع بأنشطة جديدة هناك. وأخيراً، أعلن عن نشر التجربة والإنجازات المتعلقة بأفغانستان. وأكّد المدير بالإنابة كذلك على أنه لم يتم الاضطلاع ببعض الأنشطة المخطط لها بسبب نقص التمويل من جانب الجهة الطالبة (إيران، ليتوانيا). أما بالنسبة إلى الموقع الإلكتروني، فقد تم التأكيد على أن المكتب سيستمر عام ٢٠٠٧ في بذل كل الجهود لنشر الممارسات الجيدة حتى تصبح متيسرة لأكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء.

تمنى بعض أعضاء المجلس على مكتب التربية الدولي أن يتواجد بشكل أكبر في الدول العربية التي تحتاج إلى دعم جوهري في تطوير المناهج الدراسية لديها. وتساءل أعضاء آخرون عما إذا كان من الأجدى للمكتب، بسبب الموارد المالية النادرة، أن يتبع نهجاً إقليمياً بغض النظر عن مختلف اللغات، وبتعاون وثيق مع المكاتب الإقليمية للتربية. وسأل أحد المراقبين في المجلس عن الدور الذي من الممكن للجان الوطنية أن تقوم به. ولاحظ بعض أعضاء المجلس كذلك أن البلدان الأفريقية الناطقة باللغة الإنكليزية لم تشارك في بعض أنشطة المكتب واستفسروا عن كيفية تلبية احتياجات أفريقيا بشكل أكثر توازناً. هذا وتم التشديد كذلك على أهمية المساعدة التي يقدمها المكتب للبلدان الخارجة من النـــزاع.

عالج الرئيس بالإنابة المسائل المطروحة وقدم مسودة ثلاث دراسات أولية أتيحت بهدف التوزيع، محدداً على أنه يجب اعتبارها "عملاً قيد الإعداد" لاسيما: أ) التعليم ثنائي الثقافات ومتعدد اللغات في أفريقيا؛ ب) التعليم لأغراض التنمية المستدامة وج) "للنظر بوضوح أكبر في مجال التربية بهدف التنمية المستدامة". كما ذكّر المجلس أن التقييم الخارجي للمكتب أشار إلى تركيزه على دول الخليج العربي على حساب البلدان الأكثر فقراً. غير أنه تم إنشاء نقطة اتصال مركزية لمجموعة الممارسات (مكتب التربية العربي لدول الخليج والمركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج) وتم وفقاً لذلك التخطيط بهدف تعزيز الأنشطة في هذه المنطقة. وأكّد المدير بالإنابة أن المكتب يبقي على علاقات ممتازة مع اللجان الوطنية التي لا تكون على علم كامل بالأنشطة التي يقوم بها فحسب، ولكنها تكون على صلة وثيقة بها وفي بعض الحالات، تقوم بتنظيم الأنشطة إلى جانبها.

القرار

في ختام المداولات التي أخذ فيها الكلمة ١٤ مندوباً ومراقب واحد، وطبقاً لأحكام النظام الأساسي لمكتب التربية الدولي التي تنص على أن المجلس "*يشرف على تنفيذ برنامج أنشطة المكتب*"، فإن المجلس:

- **أحاط علماً بتعليقات الفريق الإداري وتوصياته، وأقر البنود من ١ إلى ٨ من تقريره (الملحق IV)؛**
- **أقر تقرير الأنشطة الذي أعده مدير المكتب بالإنابة للعام ٢٠٠٦ (الملحق III)؛**
- **أقر الحسابات المؤقتة لمكتب التربية الدولي كما وردت بتاريخ ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦ *(UNESCO/IBE/C.55/Inf.2)* والتي صدق عليها المراقب المالي لليونسكو، كما أقر القرار المراجع القاضي بفتح اعتماد للعام ٢٠٠٦ (الملحق III). وستقوم لجنة التوجيه في المجلس في يونيو/حزيران أو يوليو/تموز ٢٠٠٧ بإقرار البيانات المالية رسمياً لعام ٢٠٠٦، بعد أن يكون مكتب المراقب المالي لليونسكو قد صدق عليها.**

٥- معلومات وتبادلات لوجهات النظر

٥-١ التعاون بين بلدان الجنوب في مجال التربية *(الوثيقة: UNESCO/IBE/C.55/Inf.4)*

قدم المدير بالإنابة لمكتب التربية الدولي بإيجاز وثيقة المعلومات وأبلغت الرئيسة المجلس بمداولات الاجتماع الإعلامي للمجلس التنفيذي الذي عُقد في ١٩ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧ مع المدير العام لليونسكو فيما يتعلق بإنشاء صندوق من خلال المساهمات الطوعية للدول الأعضاء في اليونسكو، ترويجاً للتعاون بين بلدان الجنوب في مجال التربية.

ملخص المناقشة

نتجت مناقشة صريحة وبناءة بشأن هذا الموضوع. وأكد العديد من أعضاء المجلس دعمهم الكبير للتعاون بين بلدان الجنوب وذكّروا بالتزامات اليونسكو بتحقيق هذا التعاون، لاسيما في مجال التربية. ومن الضروري اتخاذ الخطوات الحثيثة لإطلاق هذا النوع من التعاون وينبغي للمديرة المعينة أن تأخذ في الاعتبار هذه النقطة من باب الأولوية. واستفسرت رئيسة المجلس عما آلت إليه الرسالة التي كان المدير العام قد وعد بإرسالها إلى كافة الدول الأعضاء بشأن هذا الموضوع. وأعلمت ممثلة نائبة مساعد المدير العام لقطاع التربية المجلس أنه تم تعيين نقطة اتصال مركزية تتواجد في المقر العام ضمن قطاع التربية تهتم بالتعاون بين بلدان الجنوب، وأن نقاط الاتصال المركزية الإقليمية في طور تجميع الوثائق بشأن الممارسات الجيدة، لإبراز الأنشطة قيد الإجراء ولكن غير المنتشرة على نطاق واسع. كما أكّدت أنه تمت صياغة الرسالة المتعلقة بهذا الموضوع وأنها سترسَل قريباً مع اقتراحات بشأن الخطوات المستقبلية. وكان من رأي الرئيسة أن "اليونسكو لم تظهر الكثير من الاندفاع إزاء التعاون بين بلدان الجنوب" منذ وقت طويل، ولكن بفضل القرار، تم تقديم الكثير من الدعم فيما يتعلق بهذا الموضوع الذي يستحق النظر فيه جدياً. إن الرسالة المقدمة من المدير العام تشكل خطوة نحو الأمام، وينبغي لمعاهد التربية أن تحدد أدوارها المتخصصة في هذه العملية. كما أوضحت أنه يتوجب على التعاون بين بلدان الجنوب أن يقيم شراكات مع بلدان الشمال للاستفادة من خبراتها. وتم التذكير أن المؤتمر العام طلب من المدير العام المضي قدماً بهذه المسألة وإنشاء صندوق للتعاون بين بلدان الجنوب فيما يتعلق بالتربية للاضطلاع بمشاريع رائدة. وقد التزمت كل من الصين والهند بتقديم مليون دولار أمريكي لتحقيق هذا الهدف. ينبغي لمكتب التربية الدولي أن يعد الأساس للقيام بدوره المحدد في هذه العملية. وتم الاعتراف كذلك أن المكتب يطبق، بصفة عامة، مبادئ التعاون بين بلدان الجنوب، بما أن العديد من الخبراء لديه يأتون من بلدان جنوبية.

القرار

إن الدورة الخامسة والخمسين لمجلس مكتب التربية الدولي،

١- إذ تذكّر بالقرار ٣٣م/٧ الصادر عن المؤتمر العام؛

٢- وإذ نظرت في الوثيقة *UNESCO/IBE/C.55/Inf.4*؛

٣- وإذ تأخذ علماً بالقرار ٤ (III) الصادر عن الدورة ١٧٥ للمجلس التنفيذي لإعطاء الأولوية العليا للتعاون بين بلدان الجنوب؛

٤- وإذ تحيل إلى إعلان الدوحة الذي اعتمدته القمة الثانية لمجموعة البلدان الـ٧٧ والصين، والتي تم تنظيمها في قطر من ١٢ إلى ١٦ يونيو/حزيران ٢٠٠٥ لإنشاء صندوق للتعاون بين بلدان الجنوب؛

٥- وإذ تشجع كذلك على اللجوء إلى المنهجيات المثلثية للتعاون (بين بلدان الجنوب ومع بلدان الشمال)، بهدف تحقيق أهداف التعليم للجميع،

تطلب من المدير العام:

١- اتخاذ كافة التدابير المناسبة لتسريع عملية إنشاء صندوق للتعاون بين بلدان الجنوب في مجال التربية؛

٢- التأكد من أن مكتب التربية الدولي يشارك، حسب اختصاصاته، وبشكل مناسب في أنشطة برنامج التعاون بين بلدان الجنوب في مجال التربية؛

٣- التأكد كذلك من أن ينعكس برنامج التعاون بين بلدان الجنوب في مجال التربية في الاستراتيجية متوسطة الأجل لمكتب التربية الدولي.

٥-٢ "التربية والحماية"

أعلمت ممثلة فنـــزويلا المجلس بنتائج الحلقة الدراسية الإقليمية الأولى التي تم تنظيمها في كاراكاس في يونيو/حزيران ٢٠٠٦ حول موضوع التربية والإدماج. وتجدون الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في ملحق بالمحضر والقرارات الصادرة عن الدورة الخامسة والخمسين للمجلس (الملحق V).

كما أبلغت المجلس عن نية السلطات الفنـــزويلية في تنظيم حلقة دراسية دولية في خريف عام ٢٠٠٧ حول هذا الموضوع، بما يترافق والأعمال التحضيرية للدورة الثامنة والأربعين للمؤتمر الدولي للتربية (انظر قرار المجلس في البند ٧ أدناه)، وأكدت أنه بإمكان حكومة فنزويلا أن تغطي قسماً من النفقات.

٦- برنامج أنشطة مكتب التربية الدولي لعام ٢٠٠٧

قدم المدير بالإنابة لمكتب التربية الدولي الخطوط العريضة لمشروع برنامج أنشطة المكتب لعام ٢٠٠٧، مع التنظيم الجديد لهيكلية البرنامج ووضع الميزانية (*الوثائق:UNESCO/IBE/C.55/3 +إضافة*). وقدم رئيس الفريق الإداري البنود ٩ إلى ١١ في تقريره، كما القرار القاضي بفتح اعتماد للعام ٢٠٠٧ .*(UNESCO/IBE/C.55/Inf3)*

وقدم السيد مارك براي، مدير المعهد الدولي للتخطيط التربوي في اليونسكو، عرضاً عن المعهد وأنشطته وتوقعات تعاون أكثر وثاقة مع مكتب التربية الدولي في إطار الإصلاح الهام الذي يشهده قطاع التربية. وأطلعت السيدة أنا لويزا ماتشادو، نائبة مساعد المدير العام لقطاع التربية، المجلس عن وظائف ودور معاهد اليونسكو الثمانية ضمن قطاع التربية المعادة هيكلته.

ملخص المناقشة

أعربت كافة الوفود عن تقديرها للعرض الذي قام به المدير بالإنابة حول أنشطة المكتب المخططة لعام ٢٠٠٧. كما أعرب المجلس عن امتنانه للعرض الجديد للبرامج والأنشطة التي اعتبرها منظمة ومتوازنة وواضحة جداً، مما يسمح بفهم ومتابعة ما يحدث في المكتب بشكل جيّد. هذا وأبلغت الوفود الطلب بشأن إضافة بعض العناصر، عند انعقاد الاجتماع القادم للمجلس، لتوضيح الدور المحدد للمكتب في المجموعة "الأوسع" لقطاع التربية والعلاقة التي تربطه

بالمكاتب الميدانية وغيرها من المعاهد التربوية. وكان من رأي أحد أعضاء المجلس أن مكتب التربية الدولي لم يصل بعد لأن يكون مؤسسة ذات شأن وأنه يحتاج إلى درجة أعلى من التركيز والاهتمام. وتمت مناقشة بعض الاقتراحات بشأن مشاريع البحوث المستقبلية المتعلقة بأطر المناهج الدراسية والطلاب قليلي الإنجاز (انظر القرار أدناه). كما قُدمت اقتراحات عديدة بشأن إجراء التحسينات، وبالتالي يمكن أن يشدد العرض القادم للأنشطة المستقبلية على النتائج التي يتوجب تحقيقها وليس فقط عن كيفية تحقيقها، حتى يكون من الممكن آنذاك للعرض أن يلحظ ويوضّح المناطق التي سيتم فيها الاضطلاع بالعمل بين القطاعات. ومن الممكن كذلك إعداد خطة لفترة سنتين للأبحاث/الدراسات سعياً للمزيد من الوضوح. كما أشار المجلس ودعم بعض المقترحات الملموسة بشأن مشاريع الأبحاث المستقبلية بالإضافة إلى مشاركة المكتب بشكل أوسع في شبكة المدارس المرتبطة (انظر القرار أدناه). ووافق المجلس كذلك على ألا يضطلع المكتب بأي أنشطة تتعلق بالتعليم الديني.

هذا وتم التشديد على ضرورة جمع الأموال بنشاط وأخذ المكتب علماً بكل تقدير وامتنان بما أعلنته سويسرا بشأن استمرارها في دعم المكتب مالياً (للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١) وتقديم مساهمة إضافية تبلغ ١٠٠ ألف فرنك سويسري للمؤتمر الدولي للتربية. وفي ٢٠٠٧، سيكون جمع الأموال تحدياً رئيسياً لمكتب التربية الدولي، إذ إنه سيتطلّب جهوداً ابتكارية لاجتذاب جهات مانحة جديدة، بهدف ضمان تكاملية الموارد، وفي الوقت نفسه تجنب الاعتماد على بعض الشرطيات التي قد تفرضها الجهات المانحة. وتم اقتراح تنظيم اجتماع للجهات المانحة من خلال الاستفادة من انعقاد المؤتمر العام، كما يرد ذلك في الفقرة ٥ من البند ٨ في تقرير فريق العمل بشأن المؤتمر الدولي للتربية.

نوقش مطوّلاً موضوع كيفية الاستمرار بتمويل مجلة "*مستقبليات*" (Prospects)، ووافق أعضاء المجلس على أهمية أن يستمر المكتب بهذا النشاط وعلى الأولوية التي ينبغي للمديرة المعينة أن تستكشف فيها طرقاً لتمويل الأعداد التي ستصدر في المستقبل وللنظر في إبرام اتفاقات ابتكارية وفعالة من حيث الكلفة (انظر القرار أدناه).

بالإضافة إلى ذلك، شددت الرئيسة أنه ينبغي لمكتب التربية الدولي أن يضع مناطق تميّز تستخدمها الدول الأعضاء، واقترح بعض أعضاء المجلس تنظيم دورات تدريبية لفترات أطول لواضعي المناهج الدراسية، شبيهة بالدورات التي ينظمها المعهد الدولي للتخطيط التربوي. وتمت مناقشة فكرة أن يشارك المكتب بفعالية أكبر في التعاون عن كثب مع معاهد أخرى، لاسيما المعهد الدولي للتخطيط التربوي، وأن يعزز الحوار بين الحضارات (انظر القرار أدناه). كما وافق بعض الأعضاء على ترجمة مشروع الدراسة الأولية حول "التعليم ثنائي الثقافات ومتعدد اللغات في أفريقيا" الذي تم توزيعه، إلى اللغتين الإنكليزية/الإسبانية لتصبح أكثر تيسراً لكافة البلدان الأفريقية. وتمت مناقشة كيفية تطوير نهج متكامل لأفريقيا مع تجاوز العقبات اللغوية (انظر القرار أدناه).

شكر المدير بالإنابة أعضاء المجلس على مداخلاتهم المركزة وذات قيمة عالية من شأنها أن تحث على إجراء مناقشة مثمرة. ودعم بالتأكيد بعض الاقتراحات (انظر القرار أدناه) وأجاب كذلك على بعض المداخلات مردداً أن مكتب التربية الدولي يهدف إلى تحقيق نتائج عالية الجودة وإلى التأثير تأثيراً ملموساً في نظم التعليم المتبعة في الدول الأعضاء، وتظهر النتائج بوضوح في "صحيفة الوقائع" التي تم تقديمها إلى المجلس. كما وافق على أنه من الملائم ترجمة مشروع الدراسة الأولية، بعد إعدادها في صيغتها النهائية. وفيما يتعلق بتنظيم دورات تدريبية أطول مدة، يواجه مكتب التربية الدولي قدرة محدودة من حيث الموارد البشرية والمالية تشكل عائقاً رئيسياً أمامه. إلا أن إمكانية توفير

التدريب الإلكتروني تبقى جزءاً من مشاريع المكتب الذي يستمر في تطويرها. أما فيما يتعلق بالاقتراحات بشأن تعزيز المساعدة في بعض المناطق الجغرافية المحددة، أجاب المدير بالإنابة معرباً عن قلقه بشأن الفجوة بين المطالب المتنامية وقصور الموارد البشرية والمالية الحالية للمكتب. بالإضافة إلى ذلك، أوضح أن مختلف البرامج تتمتع بنقاط تركيز جغرافية مختلفة، ولكن يتم توسيعها مع مرور الوقت لتشمل كافة المناطق. كما ذكّر المجلس أنه، فيما يتعلق بالتعاون التقني/المساعدة التقنية، لا يمكن للمكتب أن يتدخّل إلا بناء على طلب من الدول الأعضاء. وطلب من ممثل قطاع التربية أن يشرح موقف مكتب التربية الدولي ضمن عملية إصلاح قطاع التربية ومقارنة مع المعاهد التربوية الأخرى.

القرار

في ختام المداولات التي شارك فيها ٢٠ مندوباً، وطبقاً لأحكام النظام الأساسي لمكتب التربية الدولي التي تنص على أن المجلس مكلف بأن *"يحدد بشكل مفصل، في إطار البرنامج والميزانية اللذين اعتمدهما المؤتمر العام، ومع مراعاة الموارد المتوفرة من خارج الميزانية عند الاقتضاء، الأنشطة التي يتعين على المكتب القيام بها"*، فإن المجلس:

- **أحاط علماً بتعليقات الفريق الإداري وتوصياته، وأقر البنود ٩ إلى ١١ من تقريره (الملحق IV)؛**
- **أقر التنظيم الجديد للبرامج والأنشطة وكافة أنشطة المكتب المخطط لها لعام ٢٠٠٧ (الملحق VI) الذي تقدم به المدير بالإنابة، وأدرج القرارات التالية:**

أ) يطلب المجلس من مكتب التربية الدولي:

- **أن يأخذ في الاعتبار، في برنامج عام ٢٠٠٧، ملاحظات وفود أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي وآسيا–المحيط الهادئ والدول العربية، لتوفير توزيع جغرافي منصف للأنشطة يتناسب مع احتياجات كل إقليم لفترة السنتين ٢٠٠٦–٢٠٠٧؛**
- **أن يأخذ بعين الاعتبار المقترحات التي تقدّم بها أحد أعضاء المجلس بشأن مشاريع البحوث المستقبلية والمتعلقة بأطر المناهج الدراسية:(١) سياسات ممكنة بشأن نهج دراسي أساسي مشترك، (٢) نهج دراسي مرجعي (٣) نهج دراسي خاص باليونسكو يهدف إلى تعزيز التربية حول السلام وترويج الحوار بين الحضارات؛ (٤) مشاركة أكبر في شبكة المدارس المرتبطة في اليونسكو، وذلك في حدود الموارد المالية الإضافية؛**
- **أن يعدل عن تنفيذ مشروع تنظيم منتدى الإنترنت داخل مجموعة الممارسات حول موضوع "دور التعليم الديني في المناهج الدراسية"؛**
- **أن يأخذ بعين الاعتبار المقترح الذي تقدّم به أحد أعضاء المجلس في ما يتعلق بإعداد مناهج دراسية مختلفة للاستجابة لاحتياجات الطلاب الذين لا يحصلون على نتائج مدرسية جيدة؛**
- **أن يأخذ بعين الاعتبار المقترح الذي تقدّم به بعض أعضاء المجلس في ما يتعلق بالتعليم ثنائي اللغة والثقافة في أفريقيا، للنظر تحديداً في الدراسة الأولية التي أعدت عام ٢٠٠٦ ووضعها في صيغتها النهائية وترجمتها إلى اللغة الإنكليزية، حتى تكون أساساً للمناقشات اللاحقة حول هذا الموضوع، خلال الدورة السادسة والخمسين للمجلس في ٢٠٠٨؛**
- **أن يأخذ بعين الاعتبار المقترح الذي تقدّم به أحد أعضاء المجلس بشأن تنظيم أنشطة "ابتكارية" حول تطوير المناهج الدراسية وتطبيقها، مثلاً على شكل حلقات دراسية تفكيرية وذلك في حال تم الحصول على موارد مالية إضافية؛**
- **أن يأخذ بعين الاعتبار المقترح الذي تقدّم به أحد أعضاء المجلس بشأن مشروع بحث لترويج برنامج يتمتع بقيمة تربوية وتدريبية، وذلك في حدود الموارد المالية الإضافية؛**

- **أن يقدم معلومات عن متابعة هذه القرارات والتقدم المحرز في تقريره حول الأنشطة إلى الدورة المقبلة للمجلس.**

ب) فيما يتعلق بسلسلة منشورات مكتب التربية الدولي، يطلب المجلس من المديرة أن تجري تحليلاً استراتيجياً للوضع. ويطلب منها، بشكل أخص بشأن مجلة "*مستقبليات*" أن تقيّم بشكل كامل المشاكل وتبحث عن حلول من شأنها أن تسمح بالاستمرار في نشر هذه المجلة.

ج) أخذ المجلس علماً بنية الكويت في دعم مكتب التربية الدولي مالياً، بما في ذلك مساعدته على الاستمرار في إصدار منشوراته بمختلف اللغات، وهو يشكره على ذلك.

د) أما فيما يتعلق ببيع الطوابع البريدية البولونية، فإن المجلس:

- إذ أحيط علماً بالمعلومات الواردة في البنود من ١٣ إلى ١٦ في تقرير الفريق الإداري والتوصية الواردة في البند ١٧،
- قرر السماح لمكتب التربية الدولي ببيع هذه الطوابع.
- يقترح على الدول الأعضاء، مثلاً خلال انعقاد المؤتمر الدولي للتربية، إصدار "طوابع مكتب التربية الدولي"، شأنه شأن بولندا، وذلك لنشرها على شكل أوسع ولتعبئة المزيد من الموارد من خارج الميزانية للاضطلاع بأنشطته.

وأخيراً، وافق المجلس على مشروع ميزانية المكتب لعام ٢٠٠٧ وعلى القرار القاضي بفتح اعتماد لعام ٢٠٠٧ (الملحق VI).

٧- الدورة الثامنة والأربعون للمؤتمر الدولي للتربية

٧-١ تقرير فريق عمل المجلس

(الوثيقة: UNESCO/IBE/C.55/Inf.5)

قدم سعادة السيد مايكل أوموليوا (نيجيريا)، رئيس فريق العمل المكلف بمساعدة مديرة مكتب التربية الدولي في التحضير للدورة الثامنة والأربعين للمؤتمر الدولي للتربية، نتائج الأعمال المحرزة في ٢٢ و٢٣ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧ (الملحق VII).

القرار

في نهاية المداولات الشيّقة التي شارك فيها ١٥ مندوباً ومراقبان، أعيد النظر في مواضيع الدورات الست الأخيرة للمؤتمر الدولي للتربية (من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٤)، كما أخذ في الاعتبار البلاغ الصادر عن المؤتمر السادس عشر لوزراء التربية في بلدان الكمنولث (كاب تاون، جنوب أفريقيا، من ١١ إلى ١٤ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦)، طبقاً لأحكام النظام الأساسي للمكتب، التي تنص على أن المجلس مكلف "*بأن يقدم الاقتراحات لإعداد وتنظيم دورات المؤتمر الدولي للتربية*"، فإن المجلس:

- وافق على مجمل تقرير فريق العمل وشكر أعضاءه وهنأهم على النوعية الجيدة التي اتسمت بها مقترحاتهم، سواء في جوهرها أو في المسائل التنظيمية للدورة الثامنة والأربعين للمؤتمر الدولي للتربية؛
- قرر أن يقترح على المؤتمر العام الرابع والثلاثين تنظيم الدورة الثامنة والأربعين للمؤتمر الدولي للتربية في جنيف من ٢٥ إلى ٢٨ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٨ حول موضوع "التربية بهدف الادماج: طريق المستقبل"؛
- لحظ بامتنان اقتراح فنـــزويلا بشأن تنظيم حلقة دراسية تحضيرية دولية في كاراكاس مخصصة لموضوع

المؤتمر الدولي للتربية، في خريف عام ٢٠٠٧، وبتمويل مناسب، تكون بمثابة تشاور إقليمي لمجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي؛

- طلب من الدول الأعضاء أن تتخذ مبادرات مماثلة لتنظيم اجتماعات تحضيرية على المستوى الإقليمي في كافة المناطق؛
- طلب من المديرة المعينة استهلال الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي للتربية، بالتعاون مع فريق عمل المجلس وقطاع التربية، وتقديم تقرير بذلك إلى المجلس في دورته السادسة والخمسين.

٧-٢ منتدى حول موضوع المؤتمر الدولي للتربية والمواضيع الفرعية له

ملخص المناقشة

أكّد بعض أعضاء المجلس تأييدهم للموضوع والتاريخ المقترحين، وشددوا على أهمية أن يجذب المؤتمر الدولي للتربية اهتمام أصحاب المقامات ووزراء التعليم رفيعي المستوى. وجرت النقاشات حول كيفية صياغة العنوان بأفضل شكل وما إذا كان من المستصوب إدراج علامة استفهام أو تعبير "مناهج دراسية" أو "حقوق الإنسان". وفي الوقت نفسه، أثيرت الحاجة إلى إعداد ورقة مفاهيمية وميزانية مفصّلتين للمؤتمر الدولي للتربية. وكان هناك إجماع أيضاً على أنه من المفيد جداً إجراء مشاورات إقليمية تحضيرية لضمان نهج أكثر تشاركية وشمولاً في المبادرة. وتم الاتفاق على أن بعض المسائل المذكورة ستكيّف ضمن المواضيع الفرعية الأربعة التي سيتم مناقشتها أيضاً في الأشهر القادمة. وتم التشديد على أهمية أن تستند المدخلات التقنية بشأن عمل المؤتمر إلى البراهين، بحيث يمكن تطوير حوار سليم بشأن السياسة العامة. هذا وتم التشديد كذلك على الإشارة بشكل صريح إلى الدور الأساسي للمعلمين والتزامهم عند صياغة الموضوع الفرعي الرابع. وهنأ المدير بالإنابة فريق العمل على العمل الممتاز الذي قام به، وأشار كذلك إلى أن الميزانية تتوقف على هيكلية مكتب التربية الدولي وما إن يتم تحديد ذلك، يصبح من الأسهل تحديد الآثار المالية. كما وافق على أهمية الحوار السياسي وعلى عدم خلط المواضيع التي تختلف كثيراً من حيث طبيعتها.

القرار

طلب المجلس من الأمانة إدراج المقترحات الصادرة عن مناقشات المنتدى حول موضوع المؤتمر الدولي للتربية والمواضيع الفرعية الأربعة له في محضر الدورة الخامسة والخمسين لمجلس مكتب التربية الدولي.

٨- استراتيجية اليونسكو واستراتيجية مكتب التربية الدولي للفترة ٢٠٠٨- ٢٠١٣
(الوثيقة: UNESCO/IBE/C.55/Inf. 6)

قدمت السيدة آنا لويزا ماتشادو، النائبة الجديدة لمساعد المدير العام في قطاع التربية، عناصر مشروع استراتيجية قطاع التربية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ (الوثيقة ٣٤م/٤) التي ستقدّم إلى المجلس التنفيذي خلال دورته ١٧٦. يوجد العرض الذي تقدمت به السيدة ماتشادو في ملحق بالمحضر والقرارات الصادرة عن الدورة الخامسة والخمسين للمجلس (الملحق VIII).

وقدم المدير بالإنابة مشروع استراتيجية المكتب للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ (الملحق IX) والذي سيستمر تطويره خلال عام ٢٠٠٧.

ملخص المناقشة

أعرب الأعضاء الذين أخذوا الكلمة عن تقديرهم للهيكلية المستقبلية لاستراتيجية المكتب للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ والتي تظهر جيداً العلاقة التي تجمع بين استراتيجية اليونسكو وخاصية مكتب التربية الدولي. وكان من المأمول أن تحدد الوثيقة، بيانياً، موضع المكتب والدور الذي يلعبه ضمن "مجموعة" إجمالي الأنشطة التي تضطلع بها منظمة اليونسكو حول التربية.

القرار

في نهاية المداولات التي شارك فيها مندوبان، إن المجلس:

- **أخذ علماً بالوضع الذي آل إليه إعداد استراتيجية اليونسكو واستراتيجية مكتب التربية الدولي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣؛**
- **طلب من مديرة مكتب التربية الدولي:**
  - **متابعة إعداد هذه الوثيقة على ضوء القرارات التي سيتخذها المجلس التنفيذي في دورته ١٧٦ والمؤتمر العام في دورته الرابعة والثلاثين؛**
  - **تقديم وثيقة كاملة إلى الدورة السادسة والخمسين للمجلس في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨.**

٩- مشروع البرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (٣٤م/٥)
(الوثيقة: UNESCO/IBE/C.55/Inf. 7)

قدم المدير بالإنابة لمكتب التربية الدولي أنشطة المكتب المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (٣٤م/٥) بالإضافة إلى مشروع القرار الواجب تقديمه إلى المؤتمر العام الرابع والثلاثين لليونسكو في أكتوبر/تشرين الأول المقبل (الملحق X). كما أبلغ المجلس بالتوقعات المالية المتعلقة بمختلف السيناريوهات المالية الحالية وعواقبها على ميزانية مكتب التربية الدولي (الملحق XI).

وعرض رئيس الفريق الإداري البندين ١٨ و١٩ من تقريره (الملحق IV).

ملخص المناقشة

أعرب المجلس بالإجماع عن اندهاشه وقلقه إزاء العواقب الجادة لمختلف السيناريوهات الحالية بشأن استمرارية مكتب التربية الدولي والمعاهد الأخرى. وإذا كانت الميزانية، تحديداً، تعكس السياسة العامة، فمن الممكن التساؤل، في هذا الصدد، عن النيات الحقيقية لقطاع التربية والمقر العام لليونسكو. إن البحث عن تمويل، وهو ضروري بالتأكيد، لا يمكن تحقيقه من دون الحد الأدنى من الموارد البشرية ولا يمكن ترقب تمويل النفقات المؤسسية غير القابلة للتقليص (التوظيف العام وأجور الموظفين في الوظائف الثابتة ودورات المجلس) من خلال الموارد الخارجة عن الميزانية أو المساهمات الطوعية. بالإضافة إلى ذلك، إن تناقص مساهمة اليونسكو قد يرسل رسالة خاطئة من شأنها أن تجعل المانحين يتساءلون عن دعم مؤسستهم لمكتب التربية الدولي. وبالنسبة إلى المجلس، من واجب اليونسكو أن تضمن للمكتب، من خلال ميزانيتها العادية، التمويل الأساسي الذي يستلزمه لتلبية احتياجاته الأساسية. كما أسف المجلس لإمكانية

عدم احترام مبدأ التناسب، ضمن السيناريوهات المختلفة، مما يسيء إلى المعاهد ظلماً إزاء قطاع التربية. كما تمت الإشارة إلى أن هناك مبدأ متعدد الجهات قائم مرده أنه يتوجب على الميزانية الأساسية لقطاع التربية في اليونسكو تلبية المدفوعات المتعلقة بالوظائف الثابتة وتكاليف الصيانة. بالإضافة إلى ذلك، بما أن برامج مكتب التربية الدولي كانت جميعها ممولة من موارد خارجة عن الميزانية، فإن الاقتطاعات المقترحة من شأنها أن تؤثر فقط على تكاليف الصيانة والمدفوعات المتعلقة بالوظائف الثابتة. هذا ولاحظ أعضاء المجلس كذلك أنه بما أن المجلس التنفيذي لم يتخذ بعد قراراً بشأن مستوى التمويل الذي ستقدمه اليونسكو في فترة السنتين القادمة، فإن السيناريوهات الواردة أعلاه ليست واقعية ومن شأنها أن تحبط من عزيمة الموظفين والمديرة المعينة لمكتب التربية الدولي، عشية تنظيم المؤتمر الدولي للتربية. كما أثير سؤال حول ما إذا كانت الاقتطاعات المخطط لها في الميزانية ستشمل كافة المعاهد على قدم المساواة. وأوضح ممثل قطاع التربية أن القطاع يعد فقط سيناريوهات عمل، بما أن القرارات لا يمكن التصديق عليها إلا من جانب المجلس التنفيذي والمؤتمر العام. وتم الإدلاء بنقطة مهمة تتعلق بنسبة أموال الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية لمكتب التربية الدولي. وتم التشديد على أنه لا يجب أن تشكل الموارد الخارجة عن الميزانية أغلبية الموارد المالية، للتأكيد على تعددية أطراف سليمة حيث لا يفقد المكتب السيطرة على المهمة الموكلة إليه وعلى أولوياته البرنامجية.

القرار

في نهاية المداولات التي شاركت فيها ٩ مندوبين، إن المجلس:

- **إذ أخذ علماً بتوصيات الفريق الإداري ووافق على البندين ١٨ و١٩ من تقريره (*الوثيقة: UNESCO/IBE/C.55/Inf.3*)؛**
- **وإذ يذكّر بالقرار ٣٣م/٩٠ الصادر عن المؤتمر العام والذي يؤكّد من جديد على الحاجة لليونسكو أن تعزز دعمها للمعاهد التابعة لها؛**
- **وإذ يذكّر كذلك الالتزامات والمبادئ المتعددة الأطراف الواردة في دستور اليونسكو؛**
- **وإذ يلاحظ الأهداف من مساهمات الميزانية العادية للمحافظة على الأنشطة الرئيسية للمكتب في روح من تعددية الأطراف؛**
- **وإذ يلاحظ كذلك أن برامج المكتب، بكاملها، يتم تمويلها حالياً من خارج الميزانية ومن المساهمات الطوعية؛**
- **وإدراكاً منه للحاجة إلى الحفاظ على استقلالية وتميّز معاهد اليونسكو، بما فيها مكتب التربية الدولي؛**
- **وإدراكاً منه كذلك للحاجة إلى أن تقوم المديرة المعينة بالوظائف الأساسية للمعهد، بما يتماشى مع المهمة والاحتياجات والأولويات التي حددتها الدول الأعضاء؛**
- **وإذ يكرر الحاجة إلى احترام مبادئ المساواة والتناسب في أية تخصيصات مالية مستقبلية لمعاهد اليونسكو؛**

يطلب من المدير العام:

١–تعزيز القدرة والدور الإداريين والأساسيين لمكتب التربية الدولي في مناطق التميّز؛

٢-المحافظة على الأقل على المستوى الحالي من المساهمة بالنسبة إلى فترة السنتين المقبلة، أي ٤,٥٩١,٠٠٠ دولار أمريكي، مما قد يساعد المكتب على تلبية نفقاته الأساسية والمنتظمة المتعلقة بالبنية التحتية؛

- يطلب كذلك من الأعضاء في مجلس مكتب التربية الدولي الذين هم أعضاء في المجلس التنفيذي كذلك أن يرفعوا هذه المسألة إلى عناية المجلس التنفيذي في دورته ١٧٦.

١٠- تاريخ انعقاد الدورة السادسة والخمسين للمجلس

القرار

قرر المجلس أن يقترح على المدير العام لليونسكو عقد الدورة السادسة والخمسين للمجلس من ٢٣ إلى ٢٥ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨، على أن تسبقها اجتماعات كل من الفريق الإداري وفريق العمل المعني بمساعدة مديرة مكتب التربية الدولي تحضيراً للدورة الثامنة والأربعين للمؤتمر الدولي للتربية في ٢١ و٢٢ يناير/كانون الثاني. وكالعادة، ستعقد لجنة التوجيه التابعة للمجلس اجتماعاً في يونيو/حزيران أو يوليو/تموز ٢٠٠٧ في جنيف.

١١- مسائل متنوعة

على اقتراح من سعادة السيد مايكل أومولیوا، سفير نيجيريا، أشاد المجلس بالسيد بيار لويزوني، المدير بالإنابة وأمين المجلس، الذي سيتقاعد في ٣٠ أبريل/نيسان ٢٠٠٧ وقدم له كلمة شكر وتقدير جاء فيها:

"يود المجلس أن يعرب عن امتنانه العميق للسيد بيار لويزوني، المدير بالإنابة لمكتب التربية الدولي، لمساهمته الفعالة والتزامه وتفانيه تجاه المكتب طوال أكثر من ربع قرن ويتمنى له دوام النجاح في المستقبل".

١٢- اعتماد قرارات الدورة الخامسة والخمسين

أشارت رئيسة المجلس إلى شغور ١٤ مقعداً في مجلس المكتب للانتخابات خلال انعقاد الدورة المقبلة للمؤتمر العام. كما أشارت إلى أن الهند ستسعى إلى الانتخاب مرة أخرى من المجموعة الآسيوية، في حين أنه، وفقاً لنظام المناوبة، يجب أن يتولى الرئاسة عضو من منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي.

طبقاً لأحكام النظام الداخلي، أقر المجلس نص القرارات (*الوثيقة: UNESCO/IBE/C.55/Decisions Prov*) وطلب من أمين المجلس إدخال التعديلات عليه عند ورودها.

وأوكل إلى أمين المجلس مهمة إصدار محضر وقرارات الدورة الخامسة والخمسين بحلول بداية شهر مارس/آذار ٢٠٠٧.

١٣- اختتام الدورة

هنأ ممثل سويسرا، بصفتها الدولة المضيفة وباسم كافة أعضاء المجلس، الرئيسة على ترقيتها المؤخرة وأعرب عن جزيل تقديره وامتنانه للعمل الممتاز الذي قامت به على أكمل وجه. فالنهج الجماعي الذي اعتمدته للاضطلاع بمسؤولياتها سهّل بشكل كبير الإدارة السلسة لأعمال المجلس. كما أكد من جديد أن الرئيسة ستبقى دوماً على الرحب والسعة في سويسرا.

اختتمت الرئيسة الدورة الخامسة والخمسين للمجلس يوم الجمعة ٢٦ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧ عند الساعة ١٣:٤٠ من بعد الظهر.